هناك عدة مداخل للحديث عمّا يتداوله الصحفيون والمثقفون عامةً هذه الأيام بصدد إعلان الأونسكو بيروت «عاصمةً ثقافيةً للعالم العربي» لعام ١٩٩٩. إذ يمكننا أن نناقشَ الشّعارَ نفسه، أو نستعرضَ الإيجابيات والسلبيات المتضمَّنة في البرنامج/الكتيِّب الذي وزّعتْه وزارةُ الثقافة والتعليم العالي، أو نتجاوزَ المناسبةَ فنغوص في الحديث عن ضرورة تأسيس «بنى تحتية ثقافية» لبنانية، أو نحصرَ همَّنا في المناسبة نفسها (ضنّاً ببيروت وسمعتها وإشفاقاً عليها من الشرشحة إنْ فشل البرنامجُ المعدُّ للاحتفال بها).

بيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي؟

حقيقة الإعلان*

سماح إدريس

الحمامة ذاتها.. والسلام ذاته!

الشّعار

والحق أنّ لكل هذه المداخل مشروعيّتها وإيجابياتها. ولا بدّ من التعرّض لها، ولو على عجل. فلو أخذنا الشّعارَ أولاً: «بيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي»، فماذا نفهم منه؟ قد نفهم منه «رسالةً تحضيريةً» بالمعنى الاستشراقيّ لتعبير mission civilisatrice، وكأنّ العالم العربيّ صحراء غارقةٌ في سبات الجهل والتخلّف متلهِّفَةٌ لديمةٍ بيروتيةٍ تأتيها بالقطرات المُحْيية. وهذا هو، في رأيي، ما فهمه بعضُ الصحفيين والمثقفين حين راحوا يسترجعون تاريخ بيروت، وقدموس، وصور، وحكاية الحَرْف، وصيْدون، وزيْنون. بل لم يبعد معالي الوزير محمد يوسف بيضون عن هذا التوجّه، وإنْ كنّا واثقين أنّه لم يقصد إليه قصداً، حين كرّر (في كلماته التي افتتح بها الكتيِّب) العباراتِ المستهلكةَ عن نهر الكلب، وقاديشا، والأبجدية العتيقة، و«بيروت أم الشرائع»، وغيرها من العبارات التي قد تكون صحيحةً تاريخياً ولكنها تُستخدم في لبنان تحديداً من قبل دعاة الانعزال عن الوطن العربيّ ودعاة التشوُّف والتعالي على جيرانهم العرب: من سعيد عقل الذي يريد أن يلبن العالم ويُزحلن لبنان، إلى موريس عوّاد وتلامذة السُّعْقليّة.

وربّما كان علينا في هذا الإطار تحديداً أن نلاحظ عدداً من الأمور التي تضمّنها البرنامجُ الذي وزّعته وزارة الثقافة، وتشي بضيق صدرٍ بالعربية والعروبة، أوْ بشيء من «التميُّز» اللبنانيّ البعيد عن حقيقة التاريخ:

* ـ تُنشر في الوقت نفسه مع دوريّة لبنانية جديدة اسمها **الرأي الآخر** تصدر مرةً كلّ أسبوعين.

ـ فلماذا، يا ترى، أسقط البرنامجُ بصيغتَيْه الإنكليزية والفرنسيّة لفظَ «العربيّ» (و«الحديث») في عبارة «سيُنظَّم مؤتمرٌ دوليٌّ للأدب العربيّ الحديث» (ص ٢١) فجاءت العبارة الإنكليزية «.. an international literature festival» (ص ٦٩)، والفرنسية: «.. un congrès international sur la littérature» (ص ٢١)؟ أهو ضعفُ المترجم في **l'agenda cultural** التي جمعتِ المعلومات في الكتيِّب، أو غير ذلك؟

ـ وما هو، بربّكم، «الصراع اللبنانيّ الإسرائيليّ» (ص ٢٤) الذي تنظّم وزارةُ الثقافة ندوةً له تجمع فيه «عدداً من المثقفين اللبنانيين... والعرب»؟ وكيف تنسجم مثلُ هذه الرؤية الضيّقة لصراعنا ضد العدو القوميّ ـ عدوِّ أمتنا العربية كلّها ـ مع رؤية العهد والحكومة الجديديْن لـ «وحدة المسارَيْن اللبنانيّ السوريّ» في المفاوضات وفي عملية التحرير معاً؟ وكيف تعزِّز رؤيةُ البرنامج هذه دورَ بيروت الثقافيّ للعالم العربيّ؟

ولكنْ لنعدْ إلى الشعار، فستكون لنا وقفةٌ أطول مع البرنامج المليء بالعيوب. فماذا نفهم من «بيروت عاصمةً ثقافيةً للعالم العربيّ» إذا استبعدنا المعنى الرساليّ الضيّقَ والشوفينيّ؟ ثمة فهمان آخران:

١) بيروت عاصمة تكون امتداداً ثقافياً للثقافات الرسميّة العربية، أيْ للثقافات «المؤمَّمة» (بالمعنى السلبيّ) المدجَّنة التي جعلتْ من الثقافة كلباً للسلطة؛

٢) بيروت ملتقى ثقافيّ للإبداع العربيّ.

فأما الفهم الأوّل فهو مفهوم ازدهر ـ ويا للأسف ـ في عهد الحكومات السابقة، حيث تحوّلتِ الثقافةُ في جزءٍ لا يستهان به إلى صحافة مأجورةٍ تعتاش على ما يقذفه الحكّامُ العربُ من فتات موائدهم. وإذا أغضب صحفيٌّ لبنانيٌّ حاكماً عربياً حُوكم وغُرِّم، وإذا خَدَشَتْ قصيدةٌ مغنّاةٌ أو كتابٌ أو مسرحيةٌ أو فيلمٌ حياءَ «المطاوعين» اللبنانيين في مراكز الطائفية السياسية اللبنانية انبروا يتصدّون لها بحناجرهم ومقصّاتهم (على نحو ما حدث في العهود السابقة مع كتاب عبده وازن: **حديقة الحواس**، وفيلم سمير حبشي «الإعصار»، وكُتُب الصادق النيهوم المتنوِّرة، ومسرحية «أرانب وقديسون»، والسلسلةُ شبه طويلة). في تلك العهود، التي نأمل أن تكون قد طُويتْ إلى غير رجعة، صارت بيروت «عربيةً» أو «معربنةً» بالأحرى؛ صارت نموذجاً (لا عاصمةً ـ بل ربّما ضاحيةً!) للثقافة البترودولارية... مع بعض الاستثناءات القليلة والكبيرة والمشرِّفة حقاً.

٢) وأما الفهم الثاني فهو بيروت العاصمة الثقافية التي نريد: بيروت التي احتضنتْ كلَّ المبدعين العرب الفارّين من وجه «العدالة» العربية المزيَّفة والتاريخ الإسرائيليّ الكاذب... بيروت غالب هلسا، ومظفر النوّاب، وصادق جلال العظم (سابقاً؟)، ومحمود درويش، والسلسلة التي لا تنتهي من المثقفين الذين صنَعوا ـ بأعصابهم، وعَرَقِهم، وكلمتِهم الجريئة ـ عاصمةً نقيضاً لكل عواصم العروبة: عاصمةً للصعاليك المتمرّدين على شيوخ القبيلة. هذه هي بيروت الثقافية التي نريدها، ونحن نعلم أنه سيستحيل علينا استعادتُها اليومَ لأنّ الوضع الرسميّ العربيّ (في ظلّ إذعانه لشروط النظام العالميّ الجديد) أقوى منها في الوقت الحاضر. ولكننا نسعى، ما وسعنا، إلى بناء شروط ملائمة لهذه البيروت المنشودة. وعِوَضَ أن تكون هذه المناسبةُ ـ والمقصود مناسبةُ إعلان الأونسكو «بيروت عاصمةً ثقافيةً للعالم العربيّ» ـ مناسبةً احتفاليةً تُقام وتنتهي في الصيف حين يأتي السوّاحُ الأجانب، فلنستغلّها للحديث عن تلك الشروط.

بنى تحتية ثقافية

أثار عدد من الصحفيين والمثقفين والفنانين قضايا عاجلةً تشكّل ما أسماه عبّاس بيضون وآخرون «بنى تحتية ثقافية» لبنانية[١]. وتمّ التركيز على تنظيم وزارة الثقافة تنظيماً جديداً بحيث يكرِّس لها جهازاً لا يقتصر على أداء خدماتٍ للمتزلِّفين وأنصافِ المثقفين وأرباعِ الفنانين، بل يتولّى هذا الجهازُ التخطيطَ لإقامة متحفٍ تشكيليّ، ودعم إنشاء فرقٍ غنائية، ودعم برامجَ تلفزيونيةٍ ثقافية، وغير ذلك. وفي حدود المهنة التي أدّعي معرفةً ببعض أمورها، أذْكر بعضَ المطالب التي ما فتئ الكتّابُ يلحّون على الدولة ووزارة الثقافة بضرورة تحقيقها.

ومن هذه المطالب إنشاءُ بيت للكاتب اللبناني، والاستشفاءُ المجانيّ أو المخفّض (كي لا يجد الكاتبُ نفسَه بعد عقود من الكتابة عاجزاً عن الاستشفاء وهو على سرير المرض كما حدث للراحل عبد اللطيف شرارة)، ودعمُ أفضل أعمال إبداعية ونقدية ونشرُها خلال كُلّ عام، وإنشاءُ «المشروع القوميّ للترجمة» (أسوةً بما يحدث الآن في مصر بإشراف د. جابر عصفور) الذي يدعم ترجمةَ عشرة أعمالٍ على الأقلّ في مجال النقد والتربية والفلسفة وغير ذلك، وإعفاءُ المجلات الثقافية من رسوم البريد إعفاءً تاماً، وتأمينُ الورق اللازم بأسعار مخفضة لهذه المجلات لتواصل (ولاسيّما المستقلةُ منها) رسالتَها الإبداعيةَ والوطنيةَ والقوميّة، ومحاربةُ التزوير والمزوِّرين (لا الاكتفاءُ بالمصادقة على كل ما يُرضي شركة المايكروسوفت وغيرها كما حصل مؤخّراً في إحدى جلسات المجلس النيابيّ!). وأنا هنا أحصر اهتمامي بمطالب الكتّاب، لأنّ برنامج /كتيّب وزارة الثقافة يركّز على السينما والمسرح (لأنّهما في وهمها الصقُ بالدعاية... لها طبعاً؟)

ولا بدّ أن نعود يوماً ما إلى معالجة أشمل لكلّ مطلبٍ من هذه المطالب. ونأمل أن تخطو وزارةُ الثقافة، في هذه المناسبة العالمية، بعضَ الخطوات الجريئة (ولو متأخرةً) باتجاه تحقيقها. ولكنْ لا مندوحة من أن نعلن تخوّفنا من أن لا تُنجِز الوزارةُ والحكومةُ

١ ـ **السفير**، ١٦ نيسان ١٩٩٩، ص ١١.

الحالية شيئاً من هذا. وهنا انتقل انتقالاً سريعاً إلى بعض مثالب البرنامج/الكتيّب الذي أشرفتْ على إصداره وزارةُ الثقافة.

البرنامج

الملاحظة الأولى التي تستوقف المرءَ عند تصفُّح الكتيّب هي أنّه ضمّ كلَّ النشاطات التي تعتزم مؤسساتُ المجتمع المدنيّ، أو السفاراتُ، أو المعاهدُ الثقافية المرتبطة بالسفارات، أو الجامعات، إقامَتَها، أو هي أقامَتْها بالفعل خلال الشهور الماضية. فما هو فضلُ وزارة الثقافة مثلاً في معرض «لبنان، الضفة الأخرى» المنعقد في معهد العالم العربيّ في باريس طوال سنة ١٩٩٩؟ وما هو فضلُها في معارض متحف سرسق، وفي معارض الكتاب في بيروت هول وأنطلياس؟ لا شيء. بل لا نغالي إذا قلنا إنّ أكثر من ٩٠٪ من النشاطات المذكورة في الكتيّب لا علاقة لها بوزارة الثقافة، ولا بدعمها الماليّ!

الملاحظة الثانية هي الجهل والغموض والتخبّط في بعض المشروعات. ففي حين يَذْكر البرنامجُ في طبعته العربية أنّ إلياس خوري وعباس بيضون «ينظّمان مؤتمرَيْن: الأول حول الشعر العربيّ الحديث والثاني حول القصة العربية الحديثة» (بما يوحي بعكس المقصود، وكأنّ الأوّل ينظّم مؤتمرَ الشعر، والثاني مؤتمرَ «القصة»)، يَذْكر البرنامجُ في ترجمته الإنكليزية أنّ أحد المؤتمرَيْن هو عن fiction (أي التخييل)؛ والمعروف أنّ التخييل يشمل القصة والرواية على الأقل... ويذكر البرنامجُ في طبعته الفرنسية أنّ أحد المؤتمرَيْن هو عن le roman أي الرواية (وهذه غير القصة التي تعني حصراً ـ حديثاً على الأقل ـ القصةَ القصيرة). فما قولكم في وزارةِ ثقافةٍ لا تعرف حدودَ الأجناس الأدبية؟ أنقول إنّها شبه جاهلة، أم أنها «ما بعد حداثية» لأنّها لا تعترف بأيّ حدود للأجناس الأدبية؟! وهل تعلمون أنّ كاتب النصّ بالإنكليزية يعتقد أنّ نداء أبو مراد، عازفَ الكمان، امرأةٌ لا رجل (ص ٧٦)... علماً أنّ الوزارة المذكورة قد «أشرفتْ» على الكُتيّب (راجع صفحة ٢)؟! ثم ما هو مغزى إخفاء أسماء «الأدباء العالميين» (ص ٢١) الذين سيأتون للاحتفال بهذه المناسبة؟ ومن هم «الشعراء العرب والأجانب» القادمون إلينا خلال شهر أيلول؟ فليَذْكروا لنا مَنْ أكّد حضورَهُ مِنْ هؤلاء على الأقل لنعرف إنْ كان علينا أن نؤجّلَ سَفَرنا في الصيف!

الملاحظة الثالثة: ما هي النشاطات التي تعزّز شعار: «بيروت عاصمةً ثقافيةً للعالم العربي»؟ صحيح أنّ البرنامج لا يخلو من بعضها، رغم احتفاليتها، كتكريم كتّاب كبار من أمثال خليل حاوي وعبدالله العلايلي وأمين الريحاني (وإنْ كنا نتساءل عن غياب رئيف خوري وعمر فاخوري وحسين مروة ومهدي عامل، وآخرين لم يموتوا بعدُ ولهم فضلٌ على الثقافة العربية وعلى وَصْل لبنان ثقافياً بمحيطه العربيّ: كمنير البعلبكي القاعد على فراش الموت منذ شهور). ولكنْ ما مغزى رعاية وزارة الثقافة في هذه المناسبة تحديداً «مهرجاناً للضحك والفكاهة»؟ بل لِمَ لا تدعو الوزارة بعض المثقفين العرب الذين عاشوا في بيروت، أو عايشوا تحديداً حصارَ بيروت صيفَ عام ١٩٨٢ ليتحدثوا عن تجربتهم، لا بدافع وطنيّ سخيف، بل تعزيزاً لنموذج الوحدة الثقافية العربية والتنوّع الثقافي العربي في الوقت نفسه... وكلاهما (الوحدة والتنوّع) جسّدتْهما بيروتُ بالدم والخوف والصمود خلال ذلك الصيف الجهنميّ؟ وأين تقدير الوزارة (العليمة) للمنابر الثقافية التي شارك ويشارك فيها مثقفون عرب طوال العقود؟ صحيح أنّ البرنامج يضمّ ندوةً بعنوان «دور بيروت الثقافيّ في العالم العربيّ»، ولكنْ أتعلمون أنّه من تنظيم «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» في تونس، لا وزارة الثقافة اللبنانية؟! وماذا فعلتْ وزارةُ الثقافة (بل الحكومةُ كلُّها)، مثلاً، من أجل الضغط على مصر كي توقفَ مَنْعَ تداول النسخة الإنكليزية من كتاب **النبي** لجبران خليل جبران... وفي هذا العام بالذات؟ أيُّ صفعةٍ للثقافة وللبنان وللعروبة معاً!

وهنا ينبغي التشديد على أنّ للعرب أيضاً واجباتٍ نحو بيروت، ولاسيّما في هذه المناسبة. وأوّل الواجبات: فكّ الرقابة عن الإصدارات اللبنانية. وثانيها: محاربةُ التزوير وزجُّ المزوّرين العرب المتحالفين مع المزوِّرين اللبنانيين في السجن. وثالثها: رجاءً... رجاءً... لا نريد أموالكم العربية التي ترمونها على الصحافة اللبنانية الضحْلة والعميلة لأنّ هذه الصحافة لا تخدم الثقافةَ ولا الحقيقةَ، بل هي لا تخدمكم أنتم أنفسكم لو تعلمون!

السؤال الأخير

ولكنّ السؤال الأهم هو سؤال الحريّة. فقد أتحفتنا الحكومةُ الجديدة (أو وزارةُ الإعلام الجديدة ـ القديمة) بوقف برنامجيْن تلفزيونيّيْن: الأوّل لسمير قصير بعنوان «بدون تحفُّظ»... والثاني لزافين قيومجيان بعنوان «٧/٥»، مع إقصاء معدِّهِ أيضاً من إذاعة نشرة الأخبار زعماً أنّه «تعثّر» في قراءة تصريحات مسؤولين يدافعون فيها عن «العهد» في وجه تصريحات النائب وليد جنبلاط[١]!

حتّى الأعذار التي قدّمتْها ـ بصورة غير مباشرة ـ الجهاتُ المعنيةُ إنما هي أعذارٌ أقبحُ من ذنوب. فقد قيل إنّ الحكومة تريد محطةً تلفزيونيةً تذيع وجهات نظرها (أي أن تكون المحطةُ كلباً لها ناطقاً بلسانها) بحجّة أنّ وسائل الإعلام الأخرى باتت ملكاً للمعارضة. ولكننا نقول إنّ هذا غير صحيح، لأنّ محطّتَي الـ MTV وLBC مثلاً ليستا ملكاً لـ «المعارضة». غير أنّ الأهم من ذلك هو أن نقول إنّ السلطة شيء، والدولة شيءٌ آخر. الدولة لنا، لكلّ النّاس، وتلفزيونُ الدولة هو تلفزيونُ كل النّاس ومِنْ ضِمْنهم المعارضون في الثقافة وغير الثقافة. وما دامت السلطةُ تعامِل ما تملكه الدولةُ وكأنها ملكٌ لها، فإنّ الثقافة ـ وأموراً أخرى كثيرةً غيرها ـ في خطر. فالثقافة في لبنان (كما

١ ـ حازم الأمين، **الحياة** ١٤ نيسان، ص ٢.

في دول العالم الثالث كافةً) تحتاج إلى دعم الدولة بغضّ النظر عن معارضة هذه الثقافة للسلطة، ومن غير «منّة»، بل إنّ السلطة نفسها لا تستقيم من دون دعم المعارضة... وكلُّ مَنْ يتحدث عن «معارضةٍ بناءةٍ» و«معارضةٍ هدّامةٍ» إنما يبرِّر القمع ولا يختلف في نهاية المطاف عن سياسة رفيق الحريري «الإعلاميّة» و«الثقافيّة» السابقة. فمواجهة السلطة للمعارضة «الهدّامة» تكون بالحجّة والبرهان، لا بالإخراس والتعتيم. وكنّا نظنّ أنّ هذا المنطق هو من بديهيات السياسة اللبنانية «الليبرالية» الجديدة، أم ترانا كنا غارقين في الوهم؟

وأما العذر الثاني فهو قول «مصادر رسمية» إنّ برنامج سمير قصير «أُعطي فرصةً ولكنه لم يؤمِّن إعلانات». ولكنْ هل كانت تلك المصادر تجهل أنّ برامج ذاتَ طابعٍ ثقافيّ عامٍّ ستفشل في أن تؤمِّن إعلانات؟ وهل تصحّ مُعاملةُ كل البرنامج بسويّةٍ واحدة، فتستوي مبارياتُ كرة القدم وحفلاتُ هزّ البطون مع البرامج ذات الطابع الثقافيّ؟ أين دورُ الدولة؟ وهل لا تستطيع وسائلُ الإعلام الرسمية أن تتعامل مع الأحداث ـ ونحن في عزّ الإعلان عن بيروت عاصمةً ثقافيةً للعالم العربيّ ـ إلا بمنطق التجّار؟

لقد أعاد الوزير بيضون في تقديمه للكتيّب/البرنامج تذكيرنا بكلمات مدير عام الأونيسكو فيديريكو مايور: «على القرن المقبل أن يشكّل منعطفاً تاريخياً، من ثقافة قائمة على القوة والعنف والقمع إلى ثقافةِ حوارٍ وتسامح. وبيروت ستلعب الدورَ الكبيرَ في إنماء السلام والعدالة والحريات في منطقة الشرق الأوسط نظراً لجذورها وأرزها الخالد». ولكنْ قد يكون من المفيد أن نذكِّر نحن معالي الوزير بندوةٍ أقامَتْها الاونيسكو ذاتُها بين الأول والعاشر من كانون الأول عام ١٩٩٣ في غرناطة وكانت تتويجاً لاتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولاعتراف ياسر عرفات بالكيان الصهيوني في ١٩٩٣/٩/٩.

ونذكّره أيضاً بأنّ شعار تلك الندوة آنذاك كان «لننتقلْ من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام» ـ وهو شعارٌ لا يختلف كثيراً عن كلام مايور الذي يَسْتَشهد به بيضون مؤخّراً، وأعني: «... من ثقافة قائمة على القوة والعنف والقمع إلى ثقافة حوارٍ وتسامح». ونذكّر الوزيرَ أخيراً أنّ الأونيسكو عادت بعد غرناطة فأقامت في باريس ندوة أخرى في ١٩٩٤/٩/١٣ بمناسبة مرور عام كاملٍ على توقيع اتفاق أوسلو السيِّئ الصيت وكان عنوانها «التسامح والتسامح المرفوض»!

فهل من محض الصدف أن يعيد مايور تدويرَ («رَسْكلة») مفهومَي التسامح والسلام بعد أعوام قليلة على ندوتَيْ غرناطة وباريس؟ وهل أدرك معالي الوزير أيَّ حريّات، وأيّ سلام، وأيّ تسامح، قَصَدَه مايور والأونيسكو؟ أم تراه مازال يظنّ أنّ دافع الأونيسكو إلى إعلان بيروت «عاصمة ثقافية...» هو غرامها بـ «أرزها الخالد»؟

وختاماً ألا ينبغي على سلطتنا اللبنانية الجديدة، وفي هذا العام «الثقافيّ» بالذات، أن تَقْلب بعضَ المفاهيم التي تحاول بعضُ المؤسسات الغربية فرضَها علينا؟ أليس من الأجدى أن تسعى السلطةُ الجديدةُ إلى تحويل مفهوم «السلام»: من محاولةٍ غربيةٍ وإمبريالية لإجبار العرب على الاستسلام لإسرائيل، إلى سلام ـ ولوْ بحدوده الدنيا ـ بين تلك السلطة والثقافة في لبنان؟ وأليس من الأجدى أن تسعى السلطةُ الجديدة إلى تحويل مفهوم «التسامح»: من مسعًى إمبرياليّ لحثّنا على نسيانِ جرائم العدو الصهيونيّ، إلى قبولٍ مّا بالرأي الآخر، أيْ بالرأي اللّبنانيّ المعارِض؟

إنّ السلام الداخليّ والتسامح الداخليّ وحدهما هما اللّذان ينمّيان الحريّاتِ في لبنان. وبهما وحدهما تستحقّ بيروتُ أن تُسَمّى ـ بل أن تكون حقاً ـ «عاصمةً ثقافية للعالم العربيّ»!

بيروت

في العدد المقبل

المثقف العراقي والحصار

(شهادات من جوف الجوع والموتِ والدمار)

عبد الستّار ناصر ـ نادية غازي العزاوي ـ ناطق خلوصي ـ أحمد خلف

لطفية الدليمي ـ ماجد السامرّائي ـ علي الطائي ـ بشرى موسى صالح